IDB.36/16

Distr.: General
13 May 2009
Arabic
Original: English

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجلس التنمية الصناعية
الدورة السادسة والثلاثون
فيينا، ٢٣-٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت
الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة: دور اليونيدو

مبادرة اليونيدو بشأن الأهداف الإنمائية للألفية

مذكّرة من المدير العام

في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، تقدِّم هذه المذكّرة معلومات عن مقترحات تدعو إلى تحديد غايات جديدة أو مُعادة صياغتها تركِّز على مساهمة القطاعات الإنتاجية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا- مقدّمة	١-٥	٢
ثانيا- الوضع الراهن	٦-٧	٣
ثالثا- الخطوات المقبلة	٨	٤
رابعا- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه	٩	٤

لدواعي التوفير، طُبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من أعضاء الوفود التكرّم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.

200509 V.09-83494 (A)

أولا- مقدّمة

١- في ظل سلسلة من الصدمات المتفاقمة التي أصابت النظام الدولي خلال السنوات الأخيرة من جراء أزمتي الغذاء والوقود والأزمة المالية والاقتصادية، أصبحت الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والمجسّدة في إعلان الألفية أكثر أهمية كما تطرح في الوقت نفسه تحديات أكبر باعتبارها محور تركيز التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف. ورغم أن أسباب تلك الأزمات تعزى في معظمها إلى البلدان الصناعية، فإن بعض أخطر عواقبها تتجلى في البلدان الفقيرة: فقد أخذت الأسواق العالمية تتقلص، والإنتاج ينخفض، والبطالة تتزايد، ومنابع الاستثمارات تجف، وأسعار السلع الأساسية تنهار، ولا تزال أسعار الأغذية مرتفعة، بينما تراجعت التحويلات المالية، وعاد خطر الحمائية إلى الظهور.

٢- وأدّى هذا إلى تركيز جديد على دور القطاعات الإنتاجية في دعم تحقيق الأهداف الاجتماعية. وفي عام ٢٠٠٦، أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة من جديد، في قرارها ٦١/٢١٥، أن التصنيع يشكِّل عاملا أساسيا في النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأكد القرار أيضا ما لبناء القدرة الإنتاجية من دور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣- وتزايد الاعتراف بهذه الرسائل في سياق الحوار الدولي بشأن التنمية. ففي المنتدى الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، الذي عُقد في أكرا، غانا، من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وُصفت القطاعات الإنتاجية بأنها قطاعات يتيمة. كما أُبديت ملاحظات مماثلة في اجتماع رفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، عُقد في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٤- وكشف "تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٨" عن الحاجة إلى العمل بشكل منهجي على مواجهة تباطؤ الاقتصاد، بما في ذلك التقلبات التي تشهدها أسواق الغذاء العالمية، والتي تؤثر تأثيرا شديدا في الجهود المبذولة من أجل الحد من الفقر بجميع أبعاده. غير أن الهيكل الحالي لغايات الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشراتها يركّز في المقام الأول على المسائل الاجتماعية والتعليمية والصحية والبيئية ولا يترك إلاّ حيزا هامشيا للقطاعات الصناعية، ومن ثم فلا تبرّر إلا في نطاق محدود الإسهامات الرئيسية التي تقدمها عدة منظمات في مجال تنمية القدرات الإنتاجية.

٥- وفي ضوء هذه التطورات تقترح اليونيدو والمجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة،[1] أن تُحدَّد للأهداف الإنمائية للألفية غايات جديدة أو معادة صياغتها، مع ما يقترن بها من مؤشرات، تُبيّن إسهام القطاعات الإنتاجية. وسيؤدي اختيار الغايات والمؤشرات على نحو أكثر منهجية إلى توجيه الحكومات في تقرير سياساتها وتحديد أولوياتها في المجال الاقتصادي. وسيساعد على تعزيز القطاعات الإنتاجية في البلدان النامية، مما يتيح دعامة مرنة ضرورية للنمو الاقتصادي الذي يخدم مصلحة الفقراء، ويمكن أن تسرِّع وتيرة تحقيق الأهداف الاجتماعية المتفق عليها دوليا.

ثانيا- الوضع الراهن

٦- ترى اليونيدو أن الهدف الإنمائي، مثلما ورد في وثيقة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٠-٢٠١٣، هو تحقيق التنمية الصناعية من أجل الحد من الفقر، والعولمة الشاملة للجميع، والاستدامة البيئية. ويوفر هذا الهدف الإطار العام الذي تسعى اليونيدو من خلاله إلى الاضطلاع بالولاية التي أناطتها بها الدول الأعضاء ومواصلة الإسهام في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٧- ومن نتائج الأزمة المالية والاقتصادية أن الحمائية، التي تفاقمت بسبب إجراءات حكومية منفصلة وغير منسَّقة، أضحت تهدّد النظام الاقتصادي العالمي الذي ساعد على انتشال الملايين من وهدة الفقر. ومن هذا المنطلق، تتوخى اليونيدو وأعضاء المجموعة المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية تحديد غايات ومؤشرات إضافية تبرز الإسهامات الأساسية التي تقدّمها القطاعات الإنتاجية، وذلك على النحو التالي:

(أ) الهدف ١ (القضاء على الفقر المدقع والجوع) يمكن أن يتضمن غاية ومؤشرات تبرز دور القطاعات الإنتاجية في تحقيق الهدف المعلن المتمثل في العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع؛

(1) تضطلع المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة، التي أنشئت في مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بدور هام في ضمان مراعاة المسائل المتصلة بالتجارة والقطاعات الإنتاجية وتداخلها مع الأهداف الإنمائية للألفية مراعاة كافية في توحيد الأداء وعملية تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. كما تتضمن المجموعة، التي يرأسها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ممثلين اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، واليونيدو، ومنظمة التجارة العالمية.

(ب) الهدف ٣ (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) يمكن أن يتضمن تركيزا على أهمية تمكين المرأة اقتصاديا من خلال تنمية المنشآت والقطاع الخاص؛

(ج) الهدف ٧ (كفالة الاستدامة البيئية) يمكن أن تحدَّد له غايات ومؤشرات تبيّن إسهامات القطاعات الإنتاجية ومسؤولياتها في حماية البيئة والتخفيف من وطأة تغيّر المناخ. ومن شأن ذلك أن يتيح اتباع نهج أكثر اتساقا في تنمية القطاع الخاص، استنادا إلى غايات ومؤشرات واضحة يمكن أن تسترشد بها الصناعة في جهودها الرامية إلى حماية البيئة والتخفيف من وطأة تغير المناخ؛

(د) الهدف ٨ (إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية) يمكن أن يشير إلى الحاجة إلى إزالة الحواجز غير التعريفية والحفاظ على مستوى الاستثمارات وزيادتها لتكميل هدف إقامة نظام مالي وتجاري منفتح يستند إلى قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي.

ثالثا- الخطوات المقبلة

٨- يمكن أن يساعد إدراج غايات ومؤشرات تبيّن بصورة منهجية إسهامات القطاعات الإنتاجية الحكومات مساعدة كبيرة في وضع سياسات اقتصادية سليمة وتحقيق الأهداف الاجتماعية المتفق عليها دوليا على المدى الطويل. واستنادا إلى هذه الملاحظات الأولية، سيعمل أعضاء المجموعة المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية معا على وضع عدد محدود من الغايات الجديدة أو التي أعيدت صياغتها وما يصاحبها من مؤشرات، لكي تُعتمد في المؤتمر الرفيع المستوى المعني باستعراض الأهداف الإنمائية للألفية المقرر عقده في عام ٢٠١٠. وستعمل المجموعة مع الدول الأعضاء وسائر برامج الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها لتحديد تلك الغايات والمؤشرات التي ستنظم وتعزز فهم احتياجات البلدان النامية للتقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وستعمل المنظمات الأعضاء في المجموعة ذاتها على تنظيم جمع وتوفير البيانات الخاصة بالمؤشرات الجديدة.

رابعا- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

٩- لعل المجلس يود أن يحيط علما بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.